

الحكومة السعودية تخصص 260 مليار ريال للانفاق على المشاريع الاستثمارية

MENAFN.COM - 18/04/2010

(MENAFN Press) النمو الحقيقي في القطاع غير النفطي يبلغ 4.2 بالمئة؛ التضخم مرشح للاستقرار حول 5 بالمئة خلال السنوات الثلاث المقبلة

يتوقع أن يتسارع نشاط الاقتصاد في المملكة العربية السعودية خلال السنوات الثلاث المقبلة. فيما سينشط الاستثمار مع تخصيص الحكومة السعودية لنحو 260 مليار ريال (254 مليار درهم). وسيحقق الناتج المحلي الإجمالي من القطاعات غير النفطية النمو الحقيقي، والذي يتوقع أن يبلغ 4.2 بالمئة بينما سيستقر معدل التضخم عند 5 بالمئة سنويا خلال السنوات الثلاث المقبلة.1

وسلّطت تلك الحقائق الضوء على المملكة العربية السعودية خلال اجتماع خبراء الاستثمار في منتدى افاق الاستثمار في السعودية: قمة الاستثمار والملكية الخاصة 2010. وناقش الحدث، الذي انعقد لمدة 3 أيام في الرياض، الفرص الاستثمارية في السعودية. واستكشف اليوم الأول من القمة إمكانات النمو الاقتصادية والجيوسياسية، بالإضافة لبحث التشريعات المالية والاستثمارية، عدا عن الاطلاع على المخاطر الكامنة في الاقتصاد السعودي. فيما تعرض اليومان الثاني والثالث إلى الملكية الخاصة ورأس المال المغامر، بما يتعلق بالفرص والتحديات، وصفقات الاندماج والاستحواذ، والاستثمارات العالمية وخلق القيمة في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى مواضيع أخرى.

وقال براد بورلاند كبير الاقتصاديين والعضو المنتدب للاستثمار في شركة جدوى للاستثمار السعودية " تهدف السياسة المالية والنقدية للحكومة السعودية إلى تحقيق النمو، لكن يجب على مستويات الثقة أن ترتفع إلى أعلى إن أردنا تحقيق التعافي الاقتصادي الكامل. المزاج العام لدى جمهور المستثمرين يشير إلى كبح جماح التضخم كما أن الائتمان المصرفي من البنوك المحلية سيبدأ في التحسن التدريجي خلال 2010." وكان للحضور الفرصة للاستماع إلى كلمات ومناقشات اشتملت على مواضيع مثل نمو فرص الملكية الخاصة والاستثمار المغامر من خلال التحديات التي تواجه الشركات العائلية، وصفقات الاندماج والاستحواذ الناجحة، بالإضافة إلى استثمارات الملكية الخاصة المتوافقة مع الملكية الخاصة واصدارات الطرح العام الأولي التي تشكل طريقة ناجحة لتخارج الاستثمارات.

ومن جهته قال خالد الطويل مستشار صاحب السمو مساعد وزير الداخلية لشؤون الأمن ومستشار الملكية الخاصة " قد تكون خطوات التعافي أبطأ خلال النصف الثاني من 2010 وسيكون لأسعار النفط الأقل (أدنى من 70 دولار للبرميل) أثر في تباطؤ التعافي. مع هذا، سيكون هناك مخصصات أكثر خلال النصف الثاني ومن المتوقع أن يكون الانفاق والعوائد أعلى".

مقترحات | إتصل بنا | عن الشركة | الإعلان

حقوق النسخ © 2000 MENAFN.COM جميع الحقوق محفوظة